

جودة الخدمة التعليمية في قطاع التعليم العالي في الجزائر بين الواقع والآفاق - دراسة تحليلية تقييمية للإصلاحات الجديدة ل.م.د. -

The High Quality of Educational Services in the Higher Education Sector in Algeria between Reality and Prospects: Analytical Study Evaluation of the New Reforms L-M-D

د. حاجي العلجة، أستاذة محاضرة، أ. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

- جامعة الجزائر -

hadji_laldja@yahoo.fr

ملخص

أصبح تطور الشعوب و رفاهية الأمم في ظل العولمة تقاس بمدى قدرتها على إنتاج المعرفة وتطورها والتحكم في تقنيات التكنولوجيا حتى تستطيع ان تضمن لنفسها مكان في عالم تسوده التنافسية من هذا الاطار تأتي أهمية ودور التعليم بصفة عامة و التعليم العالي بصفة خاصة كقطب رائد لتحقيق هذه الأهداف إن وفرت له الظروف الملائمة والمتطلبات الأساسية وفي هذا السياق جاءت دراستنا لتبرز هذه الأهمية من جهة ولنعرج على مختلف الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي و تحديدًا إصلاح ل.م.د بالتقييم و التحليل بهدف تحديد النقائص وتشخيصها و رسم الملامح لعلاجها وتقويمها بما توفر الجودة في مدخلات التعليم العالي و مخرجاته ويجعله قادرا للعب دور ريادي في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات الدالة: الإصلاحات الجديدة ل.م.د - الجودة في التعليم العالي - المعرفة - الحكامة.

Abstract

The development of peoples and the welfare of nations under globalization became measured by their ability to produce knowledge, development and control of the technology so that it can guarantee for itself a place in the world of competitiveness. From this context comes the importance and the role of education in general and higher education in particular as a leading pole. To achieve these goals that provided it with the appropriate conditions and basic requirements, the study highlights the importance of the various reforms of the higher education, mainly since 2004, through evaluation and analysis in order to identify and diagnose the deficiencies and suggests features for treatment and evaluation, including availability of quality in higher education inputs and outputs. This is also to be able to play a leading role in achieving sustainable development.

Keywords : New reforms of L.M.D; High quality in education knowledge; Governance

مقدمة

والخبرات ويهتم ببناء إنسان متعلم و قادر على المساهمة من خلال دوره في وضع الخطط والبرامج التنموية وغيرها. ولعل الكثير من المؤشرات التي يمكن من خلالها الاستدلال على مكانة قطاع التعليم في اقتصاد ما، هو معرفة حجم الموارد المالية الموجهة لقطاع التعليم والتي تعتبر في غالب الأحيان في الريادة إذا ما قورنت بالميزانيات المخصصة للقطاعات الأخرى. كذلك

يعتبر الخوض في اقتصاديات التعليم و إبراز مفهوم الخدمة التعليمية من بين المواضيع التي أصبحت تشغل بال الباحثين والدارسين في الآونة الأخيرة نظرا لما لهذا القطاع الحساس من أهمية في تحقيق التنمية المستدامة لأنه يوفر المعارف

تكمّن الأهمية المعطاة لهذا القطاع من خلال أيضا معرفة نسبة التمدد في مختلف الأطوار التعليمية الى جانب تنوع المراكز والبرامج التعليمية التي من شأنها أن تتيح للاقتصاد الوطني يد عاملة مؤهلة ومتنوعة الاختصاصات والمجالات وهذا بفضل التنوع في الاختصاصات التي يوفرها قطاع التعليم والتي لا يمكن أن تتحقق دون الاهتمام بجودة التعليم العالي. فالإقتصاد المعاصر يعتمد على قدرته في استيعاب المعرفة ك رأس مال بشري ومادي ليصبح الإقتصاد الوطني منتجا للمعرفة لا مجرد مستهلك لها وان يصبح منافس في سوق المعرفة العالمي وهي احدى الرهانات في الاصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي.

مشكلة البحث: رغم تزايد أهمية التعليم العالي في جميع الدول من خلال رصد الأموال الهائلة لميزانيات التعليم العالي، إلا أن الكثير من الانتقادات التي لازالت توجه الى تدني جودة ونوعية مخرجات التعليم العالي وعدم موائمتها مع حاجات سوق العمل المحلية والدولية وضعف قدرتها على التنافسية على مستوى السوق العالمية.

I. واقع قطاع التعليم العالي في الجزائر ومدى استيعابه لمؤشرات الجودة

إن محاولة معرفة أهمية قطاع التعليم في الجزائر إذا نظرنا إليها من حيث المؤشرات المالية (نسبة ما يوجه للإنفاق على التعليم) أو من حيث نسبة التمدد نجد أنها تطورت منذ الاستقلال بشكل ملحوظ حيث نلاحظ الأهمية المولاة لهذا القطاع من خلال كونه يحتل الصدارة في ميزانية الدولة ، غير أن هذا القطاع لم يعرف استقرارا في السياسات التعليمية المطبقة حيث عرفت هذه الأخيرة عدة تغيرات و كان لكل سياسة إصلاحية بعض جوانب القوة و بعض جوانب الضعف لكن ما يعاب على هذه الإصلاحات أنها لم تكن متواكبة بحيث يستفيد كل إصلاح من الإصلاحات السابقة مما جعلها إصلاحات معزولة عن بعضها أدت الى تدني التحصيل وارتفاع الاكتظاظ في الأقسام و عدم كفاية مؤطرين بيداغوجيين وانخفاض الأداء البيداغوجي وهذا ما يوضح في النهاية أن الحديث عن الجودة في الخدمة التعليمية بعيد المنال .

2 - موقع قطاع التعليم العالي من الإنفاق العام : إذا كانت الجزائر رافعة لشعار التعليم حق للجميع من خلية مجانية التعليم إلا أن هذا أمام تنامي الطلب على التعليم العالي لا يجب أن يؤثر⁽³⁾ على : نوعية التعليم وجودته حتى لا تصبح الجامعة تخرج أشباه متعلمين من خلال استقبال أعداد كبيرة من الطلبة دون النظر إلى المعايير العالمية التي تتطلبها الجودة في التعليم العالي.

أ. تطور الإنفاق على التعليم العالي بالجزائر : بصفة عامة يتجه الإنفاق على التعليم العالي إلى التزايد في مختلف الدول وعبر مختلف الأزمنة وذلك يعود إلى مجموعة من العوامل أهمها النمو السكاني ، تزايد الاهتمام بالتعليم العالي ، تزايد الإنفاق على مستلزمات التعليم العالي كالياء الإطعام... الخ، إدخال الأساليب⁽⁴⁾ والتقنيات الحديثة في التعليم العالي كالإعلام الآلي... الخ ، تقليص الأعباء البيداغوجية على هيئة التدريس مما يتطلب زيادة التوظيف لمقابلة الاحتياجات المتنامية ، تزايد الاهتمام بالفروع التقنية والتطبيقية في التعليم العالي والجدول الموالي يوضح⁽⁵⁾ تطور الثروة التعليمية للتعليم العالي مع تطور ميزانية القطاع

1 - الإصلاحات الجديدة في التعليم العالي المنشأ والأهداف : جاء الإصلاح الجديد الذي عرف بنظام ل.م.د في الواقع استجابة للمتطلبات التي أفرزتها العولمة وما تتطلبه من ضرورة تكييف البرامج التعليمية و الشهادات الممنوحة و محتوى الوحدات المدرسة بما يتلاءم و الاحتياجات التي أفرزتها العولمة سواءا تعلق الأمر بالمنظمة العالمية للتجارة أو اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. وهو ما عرف بنظام بولونا وهو نظام التعليم الذي يسمح بتجانس الشهادات الأكاديمية على المستويين الأوروبي والعالمي ويسهل حركة الأساتذة والباحثين والطلبة. أي ليوافق الرهانات التي تواجه أوروبا الموحدة ، و أما من حيث أهداف اصلاح التعليم في مسار بولونا هي⁽¹⁾

– تنظيم التعليم في ثلاث مراحل – تطوير أدوات الاعتماد

جدول (1) تطور الثروة التعليمية للتعليم العالي مع تطور ميزانية القطاع

البيان السنوات	ميزانية التعليم العالي (1000x دج)	نسبة الزيادة (%)	الأساتذة	نسبة الزيادة (%)	عمال و موظفين	نسبة الزيادة (%)	هياكل		
							بيداغوجية ♦	(%)	أحياء (%)
2001	43.591.873	/	17.771	/	15.612	/	49	/	122
2005	78.381.380	79.80	29.939	68.80	19.350	23.94	55	12.24	184
									52.45

المصدر: موسي نور الدين. إشكالية التمويل العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000 - 2009 - مذكرة ماجستير غير منشورة - كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. جامعة أبي بكر بلقايد 2012 - ص 69

♦ هياكل بيداغوجية: جامعات - مراكز - معاهد - مدارس عليا

تجعل من جودة الخدمة التعليمية هدفا لها ومن الولوع إلى عالم الابتكار والإبداع أدوات تجعل مدخلات التعليم العالي ومخرجاته قادرة على التنافسية على الصعيد العالمي وهي أهداف تتطلب التركيز على فعالية و رشادة الإنفاق العام في التعليم العالي خاصة اذا علمنا أن ما يذهب في شكل أجور ومرتبوات وغيرها من أوجه الإنفاق البعيدة عن تطوير البحث العلمي وتطوير الخدمة التعليمية.

بد الإنفاق العام على التعليم العالي مقاربات قارية وعالمية: يبقى ما تنفقه الجزائر على قطاع التعليم العالي مقبولا إذا ما قارناه على ما ينفق على التعليم العالي في بعض الدول العربية والمغاربية حتى في بعض الدول المتقدمة كما تبينه بعض المؤشرات

الإحصائية التالية:

1 - مع ملاحظة أن الإنفاق على التعليم العالي يعتبر مرتفع⁽⁸⁾ بمقياس البنك الدولي 2010 حيث بلغ في تونس 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي الجزائر 2.6 % من الناتج المحلي الإجمالي، ليبيا أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي أي أكثر أو يزيد عن متوسط ما ينفقه الاتحاد الأوروبي بنحو 2.5 مرة و زيادة عما تنفقه الولايات المتحدة 2.7 % .

2 - ما تنفقه هذه الدول (العربية والإفريقية) على البحث والتطوير هو اقل مما تنفقه بلدان منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية حيث نجد بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 0.39 % من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا المجال ، أما في دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية فهي أربعة أضعاف ذلك أي 1.84 % من ناتجها المحلي الإجمالي.

3 - مما لاشك فيه أن هناك فروق شاسعة بين الدول في مدى إتاحة فرص التعليم العالي لسكانها وأن هذه الفروق⁽⁹⁾ تعود إلى المستوى الاقتصادي والكثافة السكانية وحجم المناطق الريفية

وغيرها من العوامل، وإذا كانت الجزائر من بين الدول التي زادت معدلاتها فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم العالي في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ حيث انتقلت خلال الفترة 1998-2008 من 14% إلى 24 % و يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 أن⁽¹⁰⁾ نسبة الالتحاق بالتعليم العالي كانت في 2010 كالتالي 20.5 % ذكور 36.6 % إناث وهي طفرة رغم أهميتها لكنها تبقى دون المستويات المحققة في بعض الدول العربية حيث انتقلت هذه النسبة لنفس الفترة في الكويت من 22 % إلى 49 % وفي لبنان انتقلت من 33 % إلى 51 % و في فلسطين من 25% إلى 46 %، السعودية من 20 % إلى 34 %، تونس من 17% إلى 31% مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معدل النمو السكاني في هذه الفترة والذي من شأنه أن يقلل من أهمية هذا التطور و هو ما يعني أن التحسن في معدل الالتحاق

حيث يتضح من الجدول أن الزيادة في الإنفاق على التعليم العالي قاربت 80 % وقابله أيضا زيادة في الموارد البشرية وفي الهياكل مما يجعل هذه الزيادة ظاهرية بفعل نظرية فاقتر في تزايد النفقات العامة في المالية العامة. بالإضافة إلى هذا يمكن الإشارة إلى نقطة هامة فيما يتعلق بهيكل الإنفاق العام لابد من التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الجارية لتبيان حصة كل نوع من هذه النفقات لمعرفة وفهم أولويات السياسات الحكومية بشأن تطوير التعليم حيث⁽⁶⁾ عندما تزداد حصة رأس المال والاستثمار في البنية التحتية من نفقات التعليم في بلد ما، فإن هذا قد يعكس الجهد المبذول من قبل الحكومة في توسيع النظام التعليمي، وعندما يوجه الإنفاق إلى تدريب المعلمين فقد يشير إلى تحسين نوعية التعليم. وتتجلى الأهمية المعطاة لقطاع التعليم العالي في الجزائر من خلال مقارنتها مع ميزانية القطاعات الأخرى كما يوضحه الجدول التالي⁽⁷⁾

جدول (2) تطور ميزانية التعليم العالي

البيان السنوات	ميزانية الدولة (1000x دج)	ميزانية القطاع (1000x دج)	نسبة القطاع من ميزانية الدولة (%)	نسبة الزيادة في ميزانية القطاع (%)
2004	1.200.000.000	66.497.092	5.54	/
2005	1.200.000.000	78.381.380	6.53	17.87
2006	1.283.446.977	85.319.925	6.64	8.85
2007	1.574.943.361	95.689.309	6.07	12.15
2008	2.017.969.196	118.306.406	5.86	23.63
2009	2.593.741.485	154.632.798	5.96	30.70

المصدر: موسي نور الدين: مرجع سبق ذكره - ص 90

وما يمكن ملاحظته أن هذه الأرقام رغم أهميتها لكنها لا تعكس الأهداف الأساسية التي يفترض في قطاع التعليم العالي تحقيقها بالنظر إلى هيكل الإنفاق العام كما اشرنا سابقا والذي يبين أن جل هذا الإنفاق يعزى إلى أسباب تظل بعيدة عن تحقيق متطلبات التعليم العالي في زمن العولمة والتي

للموارد و هي مؤشرات تؤكد ضرورة البحث عن مصادر مكملة و لما لا رئيسية في تمويل التعليم العالي كأن تشارك المؤسسات المستفيدة من مخرجات الجامعة في تحمل جزء من التكاليف أو أن يتحمل الطالب جزء من التكاليف في حالة تكرار سنوات الإعادة.

III. معوقات حالت دون تحقيق إصلاحات التعليم العالي لأهدافها

ونحن في بداية 2013 وبعد مرور فترة من بداية تطبيق إصلاحات التعليم العالي الجديدة ل.م.د وهي فترة كافية تبرر أهمية التوقف عندها بهدف تشخيص النقائص ومعرفة أسبابها ونتائجها. خاصة وأن هذه الإصلاحات جاءت في سياق التحولات التي عرفها الاقتصاد العالمي والظروف التي فرضتها الاتفاقيات الدولية والمؤشرات الجديدة التي أفرزتها العولمة التي تحدد مواصفات يجب توفرها في الخدمة التعليمية والتي تتطلب أن تكون مدخلات ومخرجات التعليم العالي هي الأخرى تسيير وفق آليات ومؤشرات عالمية غير أن الواقع بين أن الإصلاحات الجديدة في التعليم العالي في الجزائر لم تبلغ أهدافها لجملة من الأسباب لعل أهمها:

1. عدم الدراسة الجدية والموضوعية لهذه الإصلاحات التي جاءت كاستجابة سريعة للمستجدات المشار إليها سابقا. وهو ما أدى بالسلطات آنذاك إلى الشروع في تشكيل أفواج عمل لم يراعى في أغلبها الخبرة والاختصاص بمعنى آخر أن إشراك الهيئة التعليمية كان شكليا ثم أن المدة التي استغرقها هذا التحضير لم تكن كافية للموائمة بين متطلبات هذا الإصلاح والذي لم توفر له الظروف والمتطلبات الموضوعية وكان قرار الشروع فيه يفتقر للعقلانية حيث أصبح دور هذه اللجان⁽¹⁴⁾ هو إصدار التوصيات لتصاغ في قوانين وقرارات والتي تمرر من خلال تكليف الإداريين بتنفيذها وقد ارتبط ذلك بضغط مورست على المؤسسات الجامعية بالزامية التطبيق دون التأكد من توفر الشروط لذلك. حيث تم ربط الفعالية في التسيير وكفاءة المسير بالسرعة في تطبيق الإصلاحات وليس الموضوعية والعقلانية. ففي دراسة⁽¹⁵⁾ قام بها مخبر تطوير الممارسات النفسية والتربوية بالبلدية حول مدى الاستعداد لنظام الإصلاح الجديد وكانت نتائج الدراسة كالتالي :
❖ سبب تغير النظام مرتبط بحاجات السوق 62.5 %
❖ عدم تلقي الأستاذ لمعلومات كافية حول نظام ل.م.د 77.5 %
❖ عدم تلقي الأساتذة لتكوين خاص بالنظام 88.75 %
❖ عدم مناسبة الوقت خلال السنة لمحتوى الوحدات 71.25 %
❖ عدم توفر الإمكانيات البشرية والعلمية 95 %
❖ حيث يمثل عامل عدم توفر الإمكانيات اللازمة لذلك نسبة 96.25 %
❖ توقع فشل النظام في نظر الأساتذة شكل 58.75 % وهي دلائل تؤكد مدى التسرع والارتجالية التي صاحبت تطبيق هذا النظام.

2. ضعف الموائمة⁽¹⁶⁾ بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل التي تعود إلى تدني مستوى المعارف المحصلة والتأهيل المتخصص وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية

الخام بالتعليم العالي لم يكن كبيرا حيث ارتفع⁽¹¹⁾ من 18% - 22 % فقط بمعدل عام في البلدان العربية عام 2007 . مع ملاحظة أن هذا المعدل لازال دون المستوى المطلوب إذا ما قورن مع الدول المتقدمة حيث بلغ 65 %.

ج. المتطلبات الجديدة التي تواجه التعليم العالي في مجال التمويل:

فنجد أن النمو السكاني وتزايد الاهتمام بالتعليم العالي من قبل أغلبية شرائح المجتمع إضافة إلى إفرزات العولمة وما واكبها من تطور رهيب في تكنولوجيا المعلومات وما رافقها من سهولة الاتصال وهي مؤشرات من شأنها أن تتطلب من التعليم العالي تحمل أعباء جديدة لتلاءم مخرجاته هذه التطورات وهي تعني أيضا البحث عن مصادر تمويلية تتميز بالديمومة والاستقرار. حيث نلاحظ بالنسبة للجزائر أنه حتى وإن كان الإنفاق على التعليم مرتفع كما اشرنا ومستوى الضجوة التمويلية متوسطة إلا أنها مطالبة بالعمل على⁽¹²⁾

❖ تحقيق الكفاءة المتزايدة في استخدام الموارد
❖ ربط التمويل بالأداء

❖ استهداف المعونات الحكومية، حتى يتم الوصول لأهداف سياسة التعليم وهي الجودة والعدالة.

II. التحديات الجديدة للتعليم العالي في ظل العولمة

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التحديات التي تواجه التعليم العالي على المستوى العالمي نجد أنها يمكن أن تنحصر في ثلاث مستويات أساسية وهي :

أ- تزويد الشباب بالمهارات التي يتطلبها سوق العمل
ب- تحسين فرص الحصول على خدمات ذات جودة عالية
ج- البحث عن مصادر تمويل جديدة لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي و ما يلاحظ في هذا المجال أن الإنفاق على التعليم العالي في الجزائر ما زال أمامه تحديات أهمها :
- تقليص التوجه نحو تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث أشار البنك الدولي 2011 أن⁽¹³⁾ بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تزال بعيدة عن تحقيق الهدف ما دام أن 8 % فقط من طلبتها في تخصصات الهندسة. و هو ما يتطلب ضرورة تعديل البرامج في التعليم العالي من أجل تنمية المهارات المعرفية والتقنية المتماشية مع العولمة بتشجيع التوجه نحو الفروع العلمية. كما أن الإنفاق الكلي على التعليم العالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي رغم أهميته لم يحقق المنافع الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة بدليل ارتفاع البطالة من خريجي الجامعات.

ومما يؤكد أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم العالي هو أن الواقع الحالي يبين أن أكثر من 98 % من نفقات التعليم العالي تتحملها الدولة وإذا أخذنا بعين الاعتبار ارتباط موارد الدولة بقطاع المحروقات وان أسعار هذه الأخيرة لا تتميز بالاستقرار على المستوى العالمي لأدركنا مدى الصعوبات المالية التي قد يواجهها القطاع كما أن كثير من الدراسات بينت عدم الجدوى والرشادة في الإنفاق العام مع ما يصاحبه من هدر

الموجهة لتطوير البحث العلمي. خاصة إذا عرفنا أن النصوص القانونية غير مواكبة لتطورات الإصلاح أو بمعنى آخر أغلبها يوضع بعد ظهور المشكل ولا توضع هذه القوانين للحد من ظهور المشاكل وهي أسباب توضح غياب⁽²¹⁾ إستراتيجية واضحة للبحث العلمي الذي كان من المفروض أن يخلق الإطار الملائم للتكنولوجيا وتطوير الصناعة المعرفية وتوفيرها لخدمة التنمية المستدامة.

IV. متطلبات تقييم و تقويم الإصلاحات الجديدة

إن ضرورة تقييم الإصلاحات التي جاء بها نظام ل.م.د بعد مرور فترة من تطبيقه وهي فترة كافية للقيام بهذه الدراسة. إن جملة المعوقات التي اعترضت تحقيق هذا النظام الجديد لإصلاح التعليم العالي لأهدافه وهي معوقات تتطلب الوقوف عندها بشكل موضوعي حتى يمكن وضع إستراتيجية جديدة لإصلاح التعليم العالي تأخذ بعين الاعتبار هذه المعوقات وتحاول رسم السياسات الكفيلة بتقويمها بما يضمن وتحقيق إصلاحات التعليم العالي للأهداف التي وضعت من أجلها وهو ما أدركته الجهة الوصية حيث تم الشروع لإعداد ندوات في فيفري 2013 لهذا الغرض و كل ما نتمناه أن تخرج هذه الأيام التقييمية عن النمط الإداري المتعارف عليه حتى يكون التقييم فعالا ومقوما (مصححا) ودافعا لتحقيق الأهداف المحددة في هذه الإصلاحات.

وفي هذا السياق فإن هناك جملة من الإصلاحات التقييمية و التقييمية لابد من الإشارة إليها وهي:

أ- وضع سياسة واضحة ومحددة فيما يتعلق بإنفاق على قطاع التعليم العالي تأخذ بالاحتياجات المادية بعين الاعتبار خاصة ما تعلق منها بالكثافة الطلابية وتدني شروط النوعية مع زيادة عدد الطلبة بما يفوق الزيادة في الموارد وفي القدرة على الاستيعاب مثل المدرجات والقاعات والمختبرات والمكتبات مع التركيز على جانب نظافتها وصيانتها وهي متطلبات مادية بدونها لا يمكن للجودة أن تتحقق في التعليم العالي.

ب- ضرورة وضع أطر شفافة ورشيده لضمان تكوين المكونين وتطوير معارفهم بما من شأنه أن يطور في نوعية المناهج والبرامج سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو من خلال تربصات بالخارج كما هو معمول به. مع مراعاة النقائص والسلبيات الحالية والتي تعود أساسا إلى عدم المتابعة والمراقبة لمثل هذه التربصات وقد أفرغت فعلا من مغزاها بشكلها الحالي ويكون ذلك من خلال تقوية وتدعيم التعاون الدولي من خلال المراكز البحثية في الدول المتطورة بالدرجة الأولى ومحاولة ربط مؤسسات التعليم العالي بشبكة المكتبات العالمية ويكون الولوج إليها بشكل سهل و ميسور بالنسبة للباحثين والأساتذة والطلبة.

ج- وإن تعطى أهمية للبحث العلمي في ميزانية الإنفاق على التعليم العالي لأنه بدون البحث العلمي لا يمكن الحديث عن المعرفة والتقانة والجودة ولكن هنا نشير أيضا أن سياسة تسيير المخابر ومراكز البحث بشكلها الحالي جعلها أقرب إلى هياكل إدارية ومعدات وتجهيزات ولكن دون شروط علمية

وهي المتطلبات الأساسية التي يفترض أن تتوفر في المخرجات الجامعية لكن ما نلاحظه هو مخرجات في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى كما اشرنا إلى ذلك سابقا

3. تعليم يطغى عليه أسلوب⁽¹⁷⁾ التلقين وليس المقاربة بالكفاءات كما هو معمول به عالميا مما أفرغ الإصلاحات من جوهرها وأصبح الاعتماد الأكاديمي والمهني للشهادات مجرد إجراء تقوم به الهيئات الإدارية مما يجعل الحديث عن الجودة في مثل هذه الظروف ضرب من الخيال. وإذا أضفنا إلى ذلك الاكتظاظ في المدرجات والأقسام ناهيك عن نقص الوسائل والمعدات إن لم نقل انعدامها في كثير من الأحيان فكيف يكون الحال لو قارناها بالظروف التي يجب توفيرها حسب النموذج الأصلي في الاتحاد الأوروبي لأدركنا أن الهوة ازدادت وتزداد تعقيدا. وهو ما يجعله غير قادر أي التعليم العالي على بناء مجتمع المعرفة والاستفادة من تكوين منظومة الكترونية من شأنها أن تربط مؤسسات التعليم العالي فيما بينها أولا ومع العالم الخارجي ثانيا لعل هذا من شأنه أن يخفف من تخلف المناهج والكتب المدرسية خاصة في العلوم الإنسانية فهي مازالت عبارة عن عناوين جديدة لمحتويات قديمة وتقليدية. وهذا ما جعله بعيدا عن المجالات المطلوبة والمعاصرة خاصة ما تعلق بتقنية المعلومات.

4. التزايد الكمي في أعداد الطلبة و عدم تناسبه مع الهيئة البيداغوجية الكفاءة والمؤهلة والتي تجعل هدف الإصلاح المنشود في هذا الإطار من حيث عدد الطلبة في القسم أو من حيث توفر أستاذ لعدد معين من الطلبة شروط كانت ولا زالت يصعب تحقيقها ناهيك عن تدهور القيمة الاجتماعية للأستاذ في المجتمع وكذا ضعف المحفزات المادية والمالية كانت سببا في هجرة الكثير من الأدمغة نحو الخارج⁽¹⁸⁾

5. والواقع أن السمات التي لا زال يتميز بها التعليم العالي سواء من حيث استمرار الفجوة العلمية والتقنية مقارنة مع الدول المتقدمة وعدم مواكبة حركة تطور المناهج لمتطلبات التطوير والقصور⁽¹⁹⁾ الواضح في الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية المسيرة للتعليم العالي بسبب ضعف جاذبية واستقطاب أنظمة التعليم العالي لمثل هذه الكفاءات مع سيادة وسيطرة التسيير المركزي وهي في الواقع سمات تجعل قطاع التعليم العالي لا زال أمامه الكثير ليحقق متطلبات الجودة. هذه الأخيرة في ظل المخاطر والتهديدات التي تواجه الجامعات المرتبطة بنقاط ضعفها في نظام إدارة الجودة الجامعية للتكيف مع مواجهة التطورات العالمية والإقليمية المتسارعة مما يجعل الجامعات ملزمة بتطوير قدرتها التنافسية من خلال توفير متطلبات الجودة

6. رغم الموارد المالية التي تم إنفاقها على التعليم العالي خلال هذه الفترة من الإصلاحات إلا أنها لم تستطع أن تخلق تطور نوعي لا من حيث التجهيزات والمختبرات الضرورية ولا من حيث الكفاءة والنوعية وهو إلى جانب ضعف⁽²⁰⁾ نصيب البحث العلمي من الإنفاق العام كما اشرنا إليه سابقا يضاف إلى ذلك عدم فعالية الآليات المتبعة في متابعة ومراقبة الأموال

من خلال التزامه بأخلاقيات المهنة وأن يكون له القدرة على العمل ضمن فريق.

❖ جودة التشريعات واللوائح وهو أن تكون القوانين شفافة ومرنة وتستجيب لمتطلبات الجودة، قوانين وتشريعات من شأنها إيجاد نظام شامل لضبط الجودة في الجامعات ويمكنها من تصحيح وتطوير المناهج الدراسية وذلك بخلق (29) هياكل تنظيمية تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام

❖ جودة تقييم الأداء الجامعي وهو الارتقاء بمستوى الأداء الجامعي بشكل مستمر وبالتوسع في أشكال التعليم الإلكتروني وتبني الأساليب الحديثة في العملية البيداغوجية مما يسهل الولوج إلى التحليل والابتكار والإبداع والابتعاد عن أساليب التلقين والحفظ (30) وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على التفاعل مع مؤسسات المجتمع بربط أبحاثهم بقضايا المجتمع ومشكلاته

❖ جودة الجامعة و المجتمع أي أن تربط الجامعة بالمحيط الذي تتواجد فيه أي أن تلبى مخرجات الجامعة احتياجات الاقتصاد الوطني من الإطارات والمختصين وأن تكون الأبحاث العلمية التي تقوم بها الجامعات تستجيب لمعالجة مواضيع من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني ورفع قدرته التنافسية أي (31) أن تكون مخرجات التعليم العالي بمثابة رأس مال فكري لمواجهة حاجات منظمات الأعمال.

مما يتيح في الأخير الظروف المواتية لدخول الاقتصاد الوطني مرحلة اقتصاد المعرفة من بابه الواسع والذي يعبر عن مدى استعداد الاقتصاد الوطني لاقتصاد المعرفة خاصة إذا تم إرفاق هذه السياسات والاستراتيجيات باعتماد مبدأ الحكامة والشفافية والمساءلة.

الخاتمة

اتضح من خلال مقالنا هذا أن هذه الإصلاحات التي تم الشروع فيها رسميا في 2004 والمتعلقة بأهداف لم تتحقق بالشكل الذي وضعت من أجله وهو ما يجعل ضرورة القيام بمايلي:

- إعادة تقييم وتقويم هذه الإصلاحات للوقوف على مواطن الخلل ورسم السياسات الكفيلة بحلها

- فعلى المستوى المادي نجد أن الظروف المادية من هياكل استقبال وخصائص هذه الهياكل و ضمان الصيانة والنظافة لهذه الهياكل وتواجدها بالمناطق التي تجعل الدارسين والمدرسين فيها يشعرون بالراحة والاطمئنان

- على المستوى البشري تحتاج هذه الإصلاحات الى سياسة تقويم من شأنها توفير الهيئة التدريسية اللازمة و بمواصفات ودرجات علمية ذات جودة عالية.

- على مستوى تكنولوجيا الاتصال والمعلومات يجب ان تحقق هذه الإصلاحات نقلة نوعية في هذا المجال من خلال الربط الإلكتروني وجعلها في متناول الطلبة والباحثين والأساتذة حتى يمكن الاستفادة من الخبرات والتطور الحاصل على المستوى العالمي.

- انشاء مكاتب اعتماد على مستوى هيئات التعليم العالي من

واضحة للمراقبة والتقييم حتى (22) تخلق روح الإبداع والابتكار والمنافسة بين هذه المخابر وفرق البحث لا أن تكون بالوعة للموارد المالية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن جودة الأبحاث تقاس بعدد الاقتباسات المرجعية منها وفي هذا الإطار نلاحظ أن (23) عدد المقالات التي زاد الاقتباس منها عن 40 مرة كان مقالا واحدا في كل من مصر، الجزائر، السعودية والكويت في 1987 فيما وصل إلى 10481 مقالا في أمريكا و 523 مقالا في سويسرا و نفس الملاحظة فيما يتعلق ببراءات الاختراع فهي لا تكاد تذكر لضعف نشاط البحث والتطوير.

د- إن وضع سياسة هادفة للاعتمادية (24) تلعب دورها في إرساء قواعد الشفافية و التنافسية بما ينعكس على مدخلات ومخرجات التعليم العالي بالاجابية و تكون بمثابة الحصن الذي تترسخ من خلاله أهمية الجودة لتصبح ثقافة وهدف للوصول إلى المؤشرات العالمية التي تتميز بها الدول المتطورة و لما لا والجودة في التعليم العالي ومعناها جودة مكونات العملية التعليمية في التعليم العالي حيث أن الجودة في التعليم العالي هي انصهار وتفاعل وتناغم بين مجموعة من العناصر تؤثر وتتأثر ببعضها منها ما يرتبط بالمدخلات ومنها ما يرتبط بالمخرجات التي يمكن أن نشمّلها في العناصر التالية :

❖ جودة الإدارة الجامعية أي أن تتميز الإدارة الجامعية بالمرونة والكفاءة والتكيف مع المستجدات وتوفير هياكل الاستقبال بالشكل الكافي مما يخلق جو علمي تنافسي من شأنه رفع قدرة الاستيعاب لدى الطلبة أي نمط الإدارة الديمقراطية التي تعتمد (25) على المشاركة الفعالة لكافة الأطراف ذات المصلحة وتستخدم التفويض والتمكين في سلطات اتخاذ القرارات وتقبل النقد وان يكون شعارها الابتكار والإبداع.

❖ جودة الطالب الجامعي والذي يجب أن يتميز (26) بالقدرة على الاعتماد على الذات والثقة بالنفس وأن تكون لديه مهارات الاتصال مع الآخرين وان يتحلى بالتفكير النقدي السليم وأن يتمتع بروح العمل ضمن فريق وقادر على الاندماج في المجتمع ويحترم أخلاقيات المهنة و يتمتع بالروح الوطنية و أن يواكب التطورات العلمية والتقنية الحديثة وأن تكون لديه معرفة واسعة وشاملة في مجال تخصصه تؤهله لأن يكون قادرا على المبادرة واتخاذ القرار وان تكون لديه مهارات في مجال البحث العلمي.

❖ جودة هيكل البرامج التعليمية حيث تقتضي الجودة أن تكون (27) البرامج تستجيب لخصائص ومكونات المجتمع ومتطلبات الاقتصاد الوطني والتكيف مع متطلبات التي تفرضها الظروف الدولية

❖ جودة هيئة التدريس والتي تقتضي أن يتميز الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس بالنشاط العلمي الحفيف والمشاركة في المنتقيات والمؤتمرات والندوات الوطنية والدولية وأن يكون الإنتاج العلمي لهيئة التدريس من بحوث ودراسات وكتب ومقالات منشورة في مجالات ذات سمعة دولية و لما لا مجالات في هيئتها العلمية حائزين على جائزة نوبل وأن يتمتع (28) بروح الانتماء إلى المؤسسة الجامعية التي يعمل بها

- (15) فتيحة كربول: اتجاهات الأساتذة نحو نظام ل.م.د-دراسة ميدانية بجامعة البليدة - العدد 8 جوان 2012 ص 127
- (16) سيلان جبران العبيدي: ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع-المؤتمر الثاني عشر 6-10 ديسمبر 2009 بيروت ص 14
- (17) خديجة منصور ابو زقية : ضمان جودة التعليم العالي في ظل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات -المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم - المؤتمر السنوي الرابع 2-3 سبتمبر 2012 القاهرة -مصر- ص 4
- (18) خديجة منصور ابو زقية -مرجع سبق ذكره -ص 3
- (19) مجلة جسر التنمية عدد 68 ديسمبر 2007 - السنة السادسة -المعهد العربي للتخطيط -الكويت - ص 3
- (20) المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي -مرجع سبق ذكره ص 6
- (21) محمد عبد الوهاب العزاوي و جمال داود سلمان الدليمي: جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة - مرجع سبق ذكره -ص 10
- (22) -الدليمي خليل ابراهيم -الحياوي قاسم نايف :التقييم الذاتي اداة لضمان جودة الجامعات العراقية دراسة تجربة جامعة الأنبار كنموذج- المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم -المؤتمر الرابع 2-3 سبتمبر 2012 ص 237
- (23) -محمد عبد الله الصوفي: بعض ملامح الوضع الحالي للتعليم العالي و البحث العلمي في الوطن العربي- تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003 ص 5
- (24) -جمال داود سلمان الدليمي :اقتصاد المعرفة - دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع عمان 2009 - ص 25
- (25) -الملتقى الأول للحوار حول قضايا الجودة و الاعتمادية في التعليم العالي 6/1-2005 جامعة تشرين - اللاذقية-ص 13
- (26) -محمد يوسف الديك : سياسات ضمان الجودة - المنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم -المؤتمر السنوي الرابع 2-3 سبتمبر 2012 مصر- ص 253
- (27) -محمد عبد الوهاب العزاوي و جمال داود سلمان الدليمي:جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة- مرجع سبق ذكره - ص 19
- (28) -احمد منير نجار:مخرجات التعليم الاداري كراسمال فكري لمواجهة حاجة منظمات الأعمال - المؤتمر السنوي الثاني لتعليم ادارة الأعمال والاتجاهات الحديثة في تعليم ادارة الاعمال -الشبكة العربية لضمان الجودة و الاعتماد في التعليم 15-17 فبراير 2010 ص 12
- (29) -سهيل رزق دياب: مؤشرات الجودة في التعليم الجامعي الفلسطيني - جامعة القدس المفتوحة -منطقة غزة التعليمية-سبتمبر 2005 ص 11
- (30) -فريد النجار راغب :ادارة الجامعات بالجودة الشاملة -ايتراك للنشر والتوزيع 1999 القاهرة ص 86
- (31) -القيسي هناء محمود : فلسفة ادارة الجودة في التربية والتعليم الاساليب دار المناهج للنشر والتوزيع عمان الاردن 2011 ص 257

شأنها ان تساهم في اصلاح التعليم العالي وتوفير المتطلبات الضرورية لذلك وان تكون شعار الاعتماد هو تحقيق الجودة في الخدمة التعليمية روح التنافس والابتكار والابداع داخل المؤسسات الجامعية والاتجاه نحو اقتصاد المعرفة ليوكب بذلك متطلبات أفرزتها العولمة

تقييم وتزويد الأطر وموارد التمويل الحالية بتطويرها وتنويعها وجعلها اكثر نجاعة وشفافية وان يرتبط التمويل بالأداء أي الأهداف وأن تكون الحكامة هي الوسيلة

الهوامش

- (1) بوحفص مباركي : اصلاح التعليم العالي في المغرب العربي طبقا لمسار بولونا - افاق و تحديات -كلية العلوم الاجتماعية -جامعة وهران 4-6 مايو 2010 ص 4
- (2) بوحفص مباركي - مرجع سبق ذكره- ص 12
- (3) محمد الوهاب العزاوي و جمال داود سلمان الدليمي :جودة التعليم في الجامعات العربية الخاصة -مؤتمر الاتجاهات الحديثة في تعليم ادارة الأعمال - الكويت - فبراير 2010 - ص 6
- (4) موسي نور الدين:اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر في إطار برنامج الإصلاح خلال الفترة 2000-2009 مذكرة ماجستير غير منشورة -كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية -جامعة أبي بكر بلقايد 2011-2012 - ص 60
- (5) موسي نور الدين : اشكالية تمويل التعليم العالي بالجزائر-نفس المرجع السابق - ص 96
- (6) اقتصاديات التعليم 2012 :المركز العربي للبحوث التربوية الطبعة 1 - الكويت - ص 94
- (7) اقتصاديات التعليم 2012 -نفس المرجع السابق - ص 90
- (8) البنك الدولي،مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي-أغسطس 2011 تعادل ام اختراق : ص 25
- (9) ليلي محمد بن عبد الله الدبي - معوقات و مشكلات تحقيق الجودة في التعليم العالي- العربية السعودية -اللقاء الرابع عشر 28-29 ربيع الآخر 1428- ص 10
- (10) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 صندوق النقد العربي -ص 334
- (11) المؤتمر الاقليمي العربي حول التعليم العالي -القاهرة31-ماي 2-يونيو 2009مكتب اليونسكو للتربية في الدول العربية -بيروت ص 7
- (12) تعادل ام اختراق- مرجع سبق ذكره ص 41
- (13) تعادل ام اختراق- نفس المرجع السابق ص 13
- (14) بوحفص مباركي- مرجع سبق ذكره - ص 16